

كلام في السياسة

عون والحريي وما يشرف في انتخابات بيروت

جان عزيز

أكثر خطورة وتفشياً داخل فريقه. بدليل حثهم له على تجنب أي معركة انتخابات ولو في بلدية صغيرة. وبدليل تشجيعهم له للذهاب إلى سلسلة تفاهات مع خصومه في شارع. أزمة يدركها من حوله حتى اليقين. وإلا ما الذي جعلهم يدفعونه إلى مجموعة التقاطعات المتناقضة التي نفذها، من نجيب ميقاتي حتى عبد الرحيم مراد؟!

ثم كان عليهم أن يشرحوا له ثالثاً، أن أحد أسباب ما حصل يوم الأحد، تقع مسؤوليته عليه شخصياً. ألا وهو اختياره لنواب بيروت. ففي العاصمة اليوم، 19 نائباً. باستثناء واحد أو اثنين، هم كلهم من ضمن عدة الشغل الحريية. بعضهم منذ 16 عاماً. وبعضهم منذ أكثر. مخضرمون هم، عاشوا جمهوريتين وعهوداً ووصاية وسيادة. فهل سأل نوابه كم حشدوا ليوم الأحد؟ وهل سأل نفسه لماذا لم يحشدوا وكيف اختارهم نواباً مسقطين على العاصمة بلا حشد ولا شعب ولا عصب؟

سبب رابع، فات الذين كتبوا خطاب الاثنين المقروء، مسؤوليته أيضاً على الحريي ومن معه. أن ما عبر عنه البيروتيون طيلة نهار الاقتراع، كان رد فعل طبيعياً منطقياً سليماً سوياً، حيال الطاقم الذي اختاره هو لحكم بيروت وبلديتها منذ العام 2010. أو حتى منذ 1998. كل صوت انكفأ، كان هارباً من روائح الفضائح والفساد والسرقات والسمسرات. وكل صوت اعترض، كانت تحفزه صور النفايات وارتكابات الموازنات والطرود المركزي للبيروتيين من مدينتهم، وانعزالية التوظيف البلدي، ومجزرة سوليدير وفضائح الكاميرات والرملة البيضاء والصناديق السوداء... سبب فاقمه وضاعفه، اختيار الحريي سنة 2016، الاستمرار في النهج نفسه والأشخاص أنفسهم، من دون أي خلاصة مما مضى ولا أي تصور لما سيأتي، في بلدية تنام على نحو ألف مليار ليرة، وينام أهلها على كل بؤس.

يبقى عامل أخير، يفترض شرحه وفهمه وقبوله والاعتبار منه: أن ليس كل الناس رعايا. وأن فضاء المواطنة موجود في لبنان. وقابل للاتساع. رغم كل شيء. ورغم الفقر والعوز، نتيجة سياسات مدروسة وخطوات ممنهجة.

كل هذا يقع ضمن باب ما لا يشرف في العمل السياسي والانتخابي والوطني والإنساني. وكل ما أريد من ائتلاف انتخابات بيروت، هو محاولة إيصال رسالة بسيطة، عنوانها، لا الحصول على عضو في بلدية ولا طلب وظيفة في شركة. بل أننا قادرون على التفاهم كمواطنين في بلد، وكشركاء في دولة. الرسالة لا تزال صالحة، والمحاولة ستظل مستمرة. وفي هذه شرف كبير.

يوم وصلت فكرة الإئتلاف مع الحريي ضمن انتخابات بلدية بيروت، إلى طاولة ميشال عون، تحول البحث فيها إلى ما يشبه غرفة عمليات لمعركة مصيرية. كل الاحتمالات حضرت. المص والصد. كل الأبعاد والمقارنات والمقاربات كانت هاجسة. ما حصل سنة 1998 وبعدها سنة 2004 وصولاً إلى 2010. انتهاء بالنيابة ومواقف استحقاق الرئاسة وتجارب الحكومات والإدارة والدولة... كلها كانت ضاغطة ضمن معادلات الحوار والقرار. بعد بحث طويل ودقيق، بدأ أننا أمام مأزق. أو تجاه معضلة منطقية بالمعنى العلمي للكلمة: إذا دخلنا في ائتلاف مع الحريي، سيخرج علينا شارعنا بصوت عال قائلاً مستنكراً: وأين حربكم على الفساد؟ وماذا فعلتم بالإبراء المستحيل؟ أما إذا خضنا المعركة ضد الحريي، ستخرج علينا جماعة لبنانية كاملة صارخة مستفظة: هل رأيتم أنكم ضد السنة في لبنان، وضد زعيمها وزعامتها، لا بل ضد الشهيد، أو حتى ضد المناصفة ومع التقسيم؟! إذا قلنا نعم، سنصور بأننا نساير الفساد. وإذا قلنا لا، سنصور بأننا ضد الميثاق.

حين بلغ البحث هذا الحد، لم يتردد ميشال عون: بين أزمة ميثاقية مع شريك في البلد، وبين أزمة داخلية حول خيارات بلدية، أختار الثانية وأتحملها. فبين أن تمس صورة ميثاقية مشروعة، أو أن تمس صورة انضباطية أنصارنا، الثانية أهون الشرين. إذهبوا للتفاهم مع الحريي في بيروت، مع إدراكنا مسبقاً لما سيحصل وللمثمن الذي سندفع.

بعد انتهاء عمليات الاقتراع وبدء ظهور النتائج، خرج رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريي ليقول إن ما حصل في بيروت يوم الأحد الماضي «أمر لا يشرف العمل السياسي ولا العمل الانتخابي»! لا يمكن تجاوز هذه العبارة. أولاً لأنها تتناول مبدأ سامياً، هو الشرف وما يشرف وما لا يشرف، خصوصاً في نطاق لا يقل سمواً، هو الشأن العام وعلاقة الأشخاص والجماعات ضمن مجتمع وبلد ودولة. وثانياً، لأن كلام الحريي هذا، كان مكتوباً. وهو بالتالي ليس عفواً ولا سهواً ولا سوء تعبير أو خطأ رسالة أو صندوق.

كان على الذين كتبوا ذلك الخطاب للحريي أن يشرحوا له، أولاً، أن هناك أزمة عميقة بنيوية، بين الناس والسياسيين. وهي أزمة عامة بل عالمية. ظواهرها من دونالد ترامب إلى ملعب الرياضي الذي كان فارغاً يوم مهرجانه للائحة بيروت. وكان عليهم أن يشرحوا له ثانياً، أن هذه الأزمة تبدو

بنيت بعد عام 2005، بعدما خطف الحريي وفريقه كل الانتصارات التي حققها المسيحيون مع البطريك الماروني الكاردينال مارنصرالله بطرس صفيير، ليتخلى لاحقاً عن الفوز في انتخابات عام 2005 ومن ثم عام 2009 ليلة اقفال صناديق الاقتراع، لمصلحة ما يعده هو تركيبة ثابتة مع بري.

وتصويت بيروت يعني حقيقة أن احداً من هذه القيادات لم يغفر للحريي ما يقوم به يومياً، في اطار استبعاد القيادات المسيحية ومحاولة التحدث باسمها، فقط لأن في كتلتها بضعة أسماء مسيحية. ولم تسامحه يوماً على انه يريد الاستئثار بحصة المسيحيين في مجلس الوزراء ومجلس النواب وفي الادارة، وفي الاستمرار في نهب المال العام والفساد الذي استشرى في عهد حكومات فريقه المتتالية.

وإذا كان «بيت الوسط» لا يسمع سوى الموالين له في قوى 14 آذار والمستفيدين من تركيبة الحريي، فان الدلالة الأبرز التي لا تتعلق فقط بالمسيحيين، هي أن أعضاء لائحة «بيروت مدينتي» التي تضم مرشحين هم اقرب إلى فكرة 14 آذار، نالوا هذا الكم من التصويت الاعتراضي على اسلوب ادارة السلطة التي يتمثل الحريي وفريقه بأبرز رموزها، ولا سيما في آخر ملفين حيويين: سوكلين والنفايات، وواجيرو والاتصالات.

منذ عودة الحريي الى بيروت تتوالى خطواته الناقصة، لا يكاد يمر يوم من دون هفوة سياسية كبيرة او صغيرة، وسط استمرار سياسته في استهداف القوى المسيحية، ما لم يدركه الحريي بعد ان هذه القوى لن تغض الطرف عن التهديدات التي يطلقها، فما يقال امام الكاميرات، يختلف تماماً عما يقال في الصالونات السياسية. هكذا هي الحال في «بيت الوسط» حيث تكبر دائرة المطالبين باقصاء المسيحيين، وهكذا هي حال القوى المسيحية التي لن تكون مكسر عصا. ولن تسكت كما لم تسكت منذ عام 1990 وحتى 2005، حين سكت آخرون.

بري لن يخوض معركة جزين؟

رجحت مصادر قوى 8 آذار أن لا يخوض الرئيس نبيه بري معركة ضد مرشح التيار الوطني الحر أمل أبو زيد في الانتخابات النيابية الفرعية في جزين، عبر دعم المرشح إبراهيم عازار ابن النائب السابق سمير عازار. وقالت المصادر لـ«الأخبار» إن بري يرغب منذ البداية في ترك المقعد الشاغر للتيار الوطني الحر، ورغب أيضاً في تشكيلة لائحة بلدية توافقية في جزين، وهو اليوم «لا يرى طائلاً من المعركة، ما دامت الانتخابات النيابية لا تبعد أكثر من عشرة أشهر، ولا داعي لخوض معركة ضد العماد ميشال عون وإحراج حزب الله، فيما تتحالف حركة أمل مع التيار في عدد من قرى القضاء». لكن المصادر لفتت إلى أن بري لم يُعلن بعد هذا الموقف، وقد يطلب من إبراهيم عازار الانسحاب من المعركة. (الأخبار)

عون، والسير بكل ما هو ضده في الحكومة وفي قانون الانتخاب وفي ترشيح فرنجيه. وهو اقتراع ضد خيار تسوية باريس وترشيح فرنجيه في وجه تفاهم معراب - الرابية، والأصرار عليه بعدما أعلن ججع ترشيح عون.

هذا الاقتراع هو تماماً ما كانت القيادات السياسية المسيحية تحاول أن تغلقه بقالب ديبلوماسي، وإبقائه تحت الطاولة حفاظاً على الاستقرار وعلى التحالفات التي

تصوير

القوات: لسنا عبيداً لـ«المستقبل»!



بعد تحميل الرئيس سعد الحريي مسؤولية نتائج الانتخابات البلدية في بيروت لبعض حلفائه، أدلى النائب عن كتلة القوات اللبنانية أنطوان زهرا بمواقف تصعيدية تجاه الحريي ليل أمس في مقابلة مع قناة «أم تي في»، سائلاً: «هل نحن أتباع لسيد اسمه المستقبل لخونه في الانتخابات البلدية؟»، مؤكداً أنه «على قدر استطاعة الجمهور النزول نزلوا»، وسأل: «لكن ماذا عن نسبة المشاركة في المناطق الأخرى؟». وأشار زهرا إلى أن «كل الناس قصرت ويجب معالجة هذا التقصير بالحوار، لا برمي المسؤولية والاتهامات على الآخر»، معلناً أنه «في انتخابات بلدية بيروت لم يجر أي تشطيط من قبل القوات اللبنانية»، واتهم جمهور تيار المستقبل بأنه «هو من شطب القوات اللبنانية وليس العكس». وأضاف: «هم يشنون تقليدياً أن هناك إمرة لا تُرد في القوات، فهل أصبحت القوات اللبنانية الآن لا تمون على محازبيها؟». ورد زهرا اتهام الحريي للقوات بالتشطيط في بيروت، عبر الحديث عن انتخابات زحلة، سائلاً: «لماذا لا نقول إن تيار المستقبل خاننا في زحلة؟ مع العلم أنه أعلن أنه سيقف على حياء، لكن جمهوره لم يلتزم ذلك».

(الأخبار)

ميكاتي يعولون أيضاً على لقاء ثانٍ سيجمعهما، مع غيرهما من «سياسي الطائفة»، في منزل العسيري في العشرين من الشهر الجاري، ليشكل دعماً إضافياً نحو التوافق.

في طرابلس، كانت المفاوضات قد توقفت عند الفيتو الذي وضعه تيار المستقبل والصفدي على المرشح عبد الرحمن الثمين، وتحفظ ميقاتي والوزير السابق فيصل كرامي عن المرشح عمر الحلاب، بعدما وجد أن الشارع الطرابلسي الموالي لهما لم يتقبله، نتيجة تسزعه في الاحتفال بالتوافق المبدئي عليه. ثم عاد تيار المستقبل ليضع «فيتو» على المرشح عثمان عويضة، وأعاد مجدداً ترشيح الحلاب إلى الواجهة، وكان ميقاتي قد سعى الحلاب وعويضة والثمين لتختار القوى السياسية

أحدهم رئيساً للائحة توافقية. وأفادت المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار» من مصادر عدة بأن ميقاتي التقى أول من أمس النائب محمد كبارة ورجل الأعمال طارق فخر الدين، وهما إحدى قنوات التفاوض بينه وبين الحريي، وأبلغاه أن الأخير والرئيس فؤاد السنيورة مصران على الحلاب مرشحاً توافقياً، فيما أصر ميقاتي على تبني عويضة المقرب منه. وأضافت المعلومات أن إصرار الحريي والسنيورة على تبني الحلاب يعود إلى أن الأخير مقرب منهما، وكان مشرفاً على وضع دراسات تتعلق بتردم البحر جنوبي طرابلس بهدف إقامة رجال أعمال مقربين من تيار المستقبل مشاريع تجارية وسياحية فوق المنطقة المرדومة.